المدن الكبرى في الجزائر: التغير الحضري في المنظور الوطني والإقليمي

أ.د. محمد الهادي لعروق*

الملخص :

توضح التعدادات الجزائرية أن عدد المدن الكبرى في الجزائر يتكاثر بسرعة فمن 4 مدن عام 1966 ارتفع عددها إلى 32 مدينة كبيرة في تعداد 1998، أي بإضافة 28 مدينة جديدة خلال 32 سنة، وقد رافق هذه الزيادة، ارتفاع عدد السكان المقيمين في هذه الفئة من المدن، من 1676462 نسمة إلى 7098384 نسمة، بإضافة قدرها 5421922 نسمة لنفس الفترة، ويمثل سكان المدن الكبرى الجزائرية 42% من جملة الحضر و23% من جملة سكان البلاد. والمدن الكبرى في الجزائر هي أحد ثمار الاستراتيجية العمرانية والإدارية والخدمية والاقتصادية التي ولدت قوى متعددة اقتصادية وسياسية وإدارية واجتماعية أثرت في مستوى أداء عملية التحضر وفي توجيهها وتفعيلها، والتي مكنت هذه المدن من أداء أدوار بارزة في ميدان الإنتاج والمبادلات والتمويل والخدمات الوظيفية المتنوعة، المصنفة ضمن الوظائف القيادية، أفرزت تحولات جذرية وتغيرات غير مسبوقة في هذه المدن. وإجمالا فإن تزايد المدن الكبرى في الجزائر عملية ملفتة للنظر، وتطرح العديد من التساؤلات، عن كيفية تأثير مختلف إستراتيجيات التنمية العمرانية والاقتصادية في تحريك نموها وتحفيز تزايدها، وتشخيص نتائجها الإيجابية والسلبية. ويهدف هذا البحث إلى تحليل القوى الفاعلة في تطور المدن الكبرى الجزائرية، وإبراز مظاهر الخلل والقصور في مختلف السياسات مثل التحكم في توسعها وترهلها العمراني، ومشكلة الاستقطاب الحضري المتميز بالنمو اللامتوازن بين الأقاليم الجغرافية، والتفريغ الريفي الإقليمي والتباين الخدمي والتجهيزي، والتي تتطلب وضع سياسة حضرية تهدف إلى تدعيم قدرات هذه المدن وتأمين تنميتها المستدامة حتى تكون قادرة على مواكبة التحولات والتغيرات المتسارعة في الاقتصاد والمجتمع الجزائري وتكون متجاوبة مع المتطلبات الجديدة لتحديات العولمة التي تجابه المدن العربية في النظام العالمي الحضري الجديد.

المقدمة :

أصبحت ظاهرة انتشار المدن الكبرى في العالم، من أهم القضايا التخطيطية والعمرانية التي تواجه السلطات والهيئات الرسمية، كما احتلت صدارة الاهتمام في الدراسات الحضرية وفي أولويات التخطيط الإقليمي والعمراني، فالمدن الكبرى هي في صميم حركة التحديات وتنعقد فيها المضاعفات السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

---

* جامعة قسنطينة، الجزائر.

ولعل أكثر التحديات التي تواجه المدن الكبرى –وخاصة في العالم النامي، تتجسد في المظاهر التالية:

- **التحدي الاقتصادي:** إن تزايد تكاليف المدن الكبرى عن عوائدها، بسبب تراكم السكان يرفع من المردود السلبي للاقتصاد الحضري، حيث ترتفع تكلفة الإسكان وتتصاعد التكاليف الصحية للتلوث، كما تزداد مخصصات الانفاق على المرافق العامة والبنى التحتية، وتتفاقم البطالة ويتوسع القطاع الاقتصادي غير الرسمي.
- **التحدي الاجتماعي:** تستقطب المدن الكبرى تيارات الهجرة من الأرياف، فتتكرس ظاهرة الاكتظاظ الحضري، وينتشر الفقر، وتتدنى نوعية الحياة ومستوى الرفاه، ويظهر الإقصاء الاجتماعي والفرز المديني، وتنتشر الجريمة وينعدم الأمن، كما أن المدن الكبرى، هي المناطق المفضلة للاحتجاجات السياسية والمطالب الاجتماعية التي تأخذ أحيانا أشكالا عنيفة.
- **التحدي التخطيطي:** رغم محاولات التخطيط التي تقوم بها الهيئات المشرفة على إدارة المدن الكبرى تظهر العديد من التعديات، مثل انتشار مناطق الاستيطان العشوائي، وترييف الحياة المدينية، والتعدي على الأراضي الزراعية وهدر الموارد المائية، وعدم التحكم في التسيير والنمو.
- **تحدي العولمة:** لقد برزت مع العولمة بأبعادها وعناصرها المترابطة، الاقتصادية والسياسية والثقافية، تغيرات بارزة انعكست على النظام الحضري العالمي، تمثلت في ارتفاع حدة المنافسة بين العواصم والمدن الكبرى في العالم، لاقتناص الفرص لجذب مراكز وقيادات الشركات العالمية والمراكز المالية الرئيسية وقطاعات خدمات الأعمال التجارية والصناعية والإعلامية، لاحتلال مراتب متقدمة في النظام الحضري العالمي الجديد الذي يربط الاقتصاد العالمي.

إن احتشاد مثل هذه التحديات الأساسية في المدن الكبرى، تضعها ضمن أولويات الحكومات وتدفع بها إلى إيلائها اهتماما خاصا في سياساتها الاقتصادية والعمرانية، لتدعيم مقدرتها التنافسية وبناء قدراتها لتحقيق الرفاه والأمن.

ويهدف هذا البحث إلى دراسة إشكالية التغير الحضري في المدن الجزائرية الكبرى، في المنظور الوطني والإقليمي، كونها تشكل أهم ظواهر وتحديات التحضر في الجزائر، لتأثيراتها المختلفة على المجال والاقتصاد والمجتمع.

وتعتبر تجربة التحضر في الجزائر، تجربة متميزة على أكثر من صعيد، ليس فقط لما حظيت به من دعم اقتصادي وإداري قوي في إطار الاستراتيجيات العمرانية والاقتصادية، بل أيضا لما حققته من نمو مطرد في سكان المدن، مرجعه معدل نمو حضري مرتفع، ونسبة تحضر تتزايد باستمرار، فقد زادت نسبة التحضر في الجزائر من 25.0% قبل الاستقلال إلى 58.3% عام 98 تاريخ آخر تعداد في البلاد (ONS. 2000. P20)، حيث أصبح ثلاثة من بين كل خمسة جزائريين يقيمون في مناطق حضرية بعد أن كان واحد فقط من بين كل 4 جزائريين، وتؤشر هذه الزيادة إلى التغير السريع والجذري في تركيب المجتمع الجزائري الذي يعتبر في بعده التاريخي، مجتمعا ريفيا، آخذاً في التحضر.

والمقصود بالتغير الحضري «دراسة درجة التحول في المدن الكبرى بين الفترات التعدادية المختلفة وتحليل توجهاتها والتعريف بالإسهامات التي قامت بها الدولة في تفعيل نموها والتصدي لمشاكلها» (Paulet. J.P 2001. P72)، فالتغير الحضري Urban change يختلف عن مفهوم التحضر Urbanisation الذي يهتم بتحول سكان الريف إلى الحضر.

أولا: أركان المدينة الكبرى في الجزائر:

تختلف معايير تقييس المدن الكبرى في العالم، وذلك طبقا للظروف البيئية والاقتصادية والاجتماعية لكل دولة، لكن معاينة المعايير العالمية لتوصيف المدن الكبرى، توضح أنها تستند بالأساس على معيار الحجم السكاني، رغم التفاوت الواضح بين الدول في تحديد المستوى الحجمي، إضافة إلى غلبة سيادة معيار الوظيفة والتجهيز والنفوذ الإقليمي (Semmoud Bouziane, 2000, P9).

ونظرا لهذه الاختلافات، كان من الضروري تحديد المصطلح المتداول في الجزائر، حيث يستند التوصيف على المعايير الرسمية الفاعلة في صناعة قرار تحديد المدينة الكبرى، وهي:

– بحسب قانون تهيئة الإقليم وتنميته المستدامة (J.O.R.A.2001.p16) وفي المادة الثالثة منه، فإن المدينة الكبرى هي «كل تجمع حضري يضم في حده الأدنى 100 ألف نسمة». كما يدرج القانون ضمن هذه الفئة، مصطلح "المدن المتروبولية Métropole"، أي الحواضر، والتي يعرفها في نفس المادة بأنها «كل تجمع حضري يزيد عدد السكان فيه عن 300 ألف نسمة، إضافة إلى توفر الوظائف الإقليمية والوطنية، ويعمل على تطوير وظائف عالمية.

يلاحظ أن هذا القانون، يعتمد بالأساس على معيار الحجم (+100 ألف نسمة) في تحديد المدينة الكبرى، و +300 ألف نسمة في حالة المدن المتروبولية، ويضيف إلى جانب معيار الحجم، كأحد المعايير المهمة في التوصيف، المعيار الوظيفي.

أما الديوان الوطني للإحصاء، فإنه يتبنى في توصيف المدينة الكبرى، عددا من المعايير (ONS. 2000. P52)، هي:

* **معيار الحجم:** ويأتي في المقام الأول من معايير التحديد، حيث يحدد عدد سكان هذه الفئة من المدن بـ100 ألف نسمة في حدها الأدنى.

* **معيار العمالة:** حيث تدرج المدن الكبرى، ضمن فئة النمط الحضري السامي، وهي التي يجب ألا يقل عدد العاملين فيها عن 10000 نسمة، من بينهم على الأقل 75% يشتغلون في غير الفلاحة.
* **معيار التجهيز:** حيث يجب أن يتركز في المدينة الكبرى عدد كبير من التجهيزات والخدمات ذات الطابع السامي والوزن الوظيفي الوطني والإقليمي، التي تمنحها مقومات القيادة والخدمة الوظيفية والإشراف على الأقاليم التابعة، كمؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي، والمستشفيات المتخصصة، إلى جانب تكاثف البنى التحتية الأساسية كمحطات النقل البري والحديدي والمطارات والموانئ، وكذا الملاعب الرياضية ذات الطاقة والنوعية العالية، ومراكز الترفيه والتسلية ...
* **المعيار الإداري:** وهو عامل ثانوي في التوصيف، رغم أهميته، لأنه محصلة للمستويات السكانية والاقتصادية، حيث يفضل أن تكون المدينة الكبرى عاصمة ولاية، بمعنى أن تتوفر لها صلاحية القيادة الإدارية وسلطة القرار.

من العرض السابق يتضح لنا أن توصيف المدينة الكبرى في الجزائر، يعتمد على أركان ومعايير متكاملة ومترابطة الأبعاد، ليس من السهل الفصل بينها، حيث أن المدلول الشارح لمصطلح المدينة الكبرى ينطوي على أن لها كفاءة عالية في ميدان القيادة الإدارية والاقتصادية، تجعلها الأكثر استقطابا للشركات والمؤسسات والأعمال الأكثر تفعيلا في النمو الاقتصادي، وتسمح لها ببسط نفوذها وهيمنتها على أقاليم واسعة.

وبتطبيق هذه الأركان على المدن الكبرى في الجزائر، كما جاءت في آخر التعدادات الجزائرية عام 98 نلاحظ الآتي:

* تتضمن قائمة المدن التي يتجاوز عدد سكانها الحد الأدنى لـ100 ألف نسمة 32 مدينة في تعداد 1998.
* من بين هذه المدن الاثنين والثلاثين، 20 مدينة فقط تتوفر فيها معايير الحجم والعمالة والتجهيز والإدارة.
* المدن الإثني عشر الباقية: تسعة منها يتحقق فيها المعيار الحجمي والإداري دون معيار العمالة والتجهيز وهي: الجلفة، برج بوعريريج، المدية، غرداية، سوق أهراس، سعيدة، جيجل، الواد وغليزان. أما المدن الثلاث الباقية وهي العلمة، توقرت وبرج الكيفان، فيتوفر فيها معيار الحجم فقط.

بناء على ما سبق، يمكن توصيف أنساق المدن الكبرى في الجزائر طبقا لوزنها الوظيفي ودرجة تجهيزها، وفق منظومة وظيفية (خريطة رقم1) إلى:

- حاضرة وطنية: الجزائر العاصمة، تتربع على الهرم الحضري.

- حواضر إقليمية: وهران، قسنطينة وعنابة، هي مدن متعددة الوظائف، لكن وظيفة التسيير والقيادة الاقتصادية والإدارية هي الأساس، تقود مباشرة أو عبر وسائط أقاليم واسعة كثيفة السكان.
- مدن كبرى إقليمية: وهي المدن التي تتوفر لها الوظائف والمكامن الاقتصادية التي تؤهلها لقيادة أقاليم فرعية.
- مدن كبرى محلية: وهي المدن التي تلبي معيار الحجم دون معايير العمالة والتجهيز، وهي بالتالي لم ترق إلى الحد الأدنى من الإمكانية الوظيفية، لأنها متخلفة في قاعدتها الاقتصادية والتجهيزية وعددها 12 مدينة.

ثانيا: التغير الحضري في المدن الجزائرية الكبرى :

يعكس التغير في عدد الوحدات الحضرية وفي نسبة المحتوى السكاني ومعدلات النمو في المدن الجزائرية الكبرى، التحولات الجذرية التي مرت بها هذه الفئة من المدن حسب متغيراتها والقوى المؤثرة فيها، كما يترجم الطاقات والاتجاهات الكامنة لعملية التحضر، ولخيارات التنمية الاقتصادية وبدائل التخطيط العمراني في الجزائر.

ويمكن تلمس معالم هذا التغير في العناصر التالية:

أ- التغير في عدد الوحدات الحضرية:

إن التغير في عدد المدن الكبرى يشكل ظاهرة بارزة من الظواهر السكانية للتحضر في الجزائر، ويوضح الملحق رقم (1) والخريطة رقم (2) مؤشرات التغير العددي، حيث نسجل الملاحظات التالية:

* من أهم مظاهر التغير في النسق العمراني للمدن الكبرى، التزايد الكبير في عددها، فقد زاد من 4 مدن عام 66 إلى 32 مدينة عام 98؛ إي بزيادة 28 مدينة في 32 سنة، ويؤشر هذا إلى اتساع دور هذه الشريحة من المدن في قيادة الهرم الحضري الجزائري وتنامي دورها في تنظيمه.

كما أن تحليلا للفرص الممكنة، لظهور مدن كبرى أخرى في الجزائر، يحدد عددها في 2003 بتسع مدن إضافية هي: بوسعادة، الأغواط، عين البيضاء، خنشلة، معسكر، عين وسارة، بريكة، تيزي وزو، وبراقي. وهذا ما يرفع عددها عند هذا التاريخ إلى 41 مدينة كبرى، ويتوقع أن يصل عددها في عام 2015 نحو 60 مدينة (لعروق محمد الهادي. 2003. ص5).

* يلاحظ أن الجيل الأول للمدن الكبرى كان في 1966 يقتصر على الحواضر الأربعة، العاصمة وهران، قسنطينة وعنابة. في حين التحقت بهذه الفئة عام 77 أربع مدن جديدة، هي باتنة وسطيف، وهي عواصم ولايات قديمة، والبليدة وسيدي بلعباس التي ارتقت إلى مرتبة عاصمة ولاية في تقسيم 1974.

أما الجيل الثالث من المدن الكبرى في 1987، فيمثل 8 مدن إضافية، من بينها أربع مدن هي الشلف، تلمسان، بشار ومستغانم، عواصم ولايات قديمة، وأربعة مدن هي سكيكدة، بسكرة، بجاية تبسة، عواصم ولايات في تقسيم 1974.

أما الجيل الرابع من المدن الكبرى في 1998، فيمثل أكبر نسبة تزايد في عدد الوحدات، حيث أضاف 16 مدينة جديدة خلال 11 سنة فقط، هذه الزيادة تعادل عدد المدن الكبرى التي ظهرت في الجزائر منذ الاستقلال حتى 1987 أي خلال 25 سنة، من بين هذه المدن الجديدة، أربع عواصم ولايات منذ 1965 هي تيارت، ورقلة، مدية، سعيدة، حيث لم تسهم عوامل السبق الزمني في ارتفاع هذه المدن إلا مؤخرا. وأربع عواصم ولايات منذ تقسيم 1974 وهي الجلفة، قالمة، جيجل، والمسيلة، وخمس مدن عواصم ولايات منذ 84 هي البرج، غرداية، سوق أهراس، الواد، وغليزان، وثلاث مدن ليست لها وظيفة إدارية هي: العلمة، توغرت، وبرج الكيفان.

* **يمكن تحديد المركز الحضري للمدن الكبرى ضمن المكون الحضري الجزائري استنادا إلى وتيرة تزايد عددها، حيث تضاعفت بنحو 8 أمثال بين 66 و 98 مقابل 7 أمثال للمدن الصغرى وثلاثة أمثال للمدن المتوسطة.**

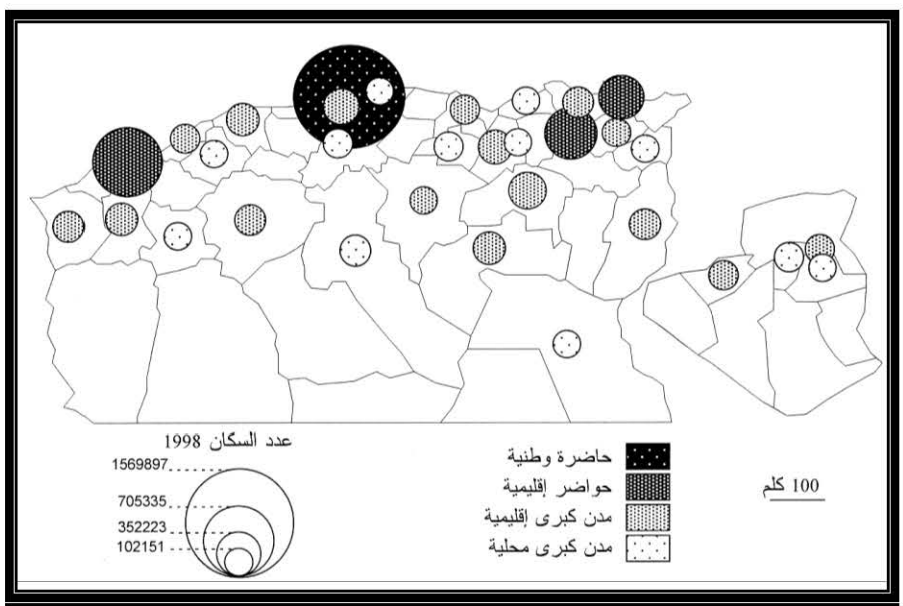

شكل (1) : خريطة توضح الأنساق الحضرية للمدن الكبرى فى الجزائر عام 1998.

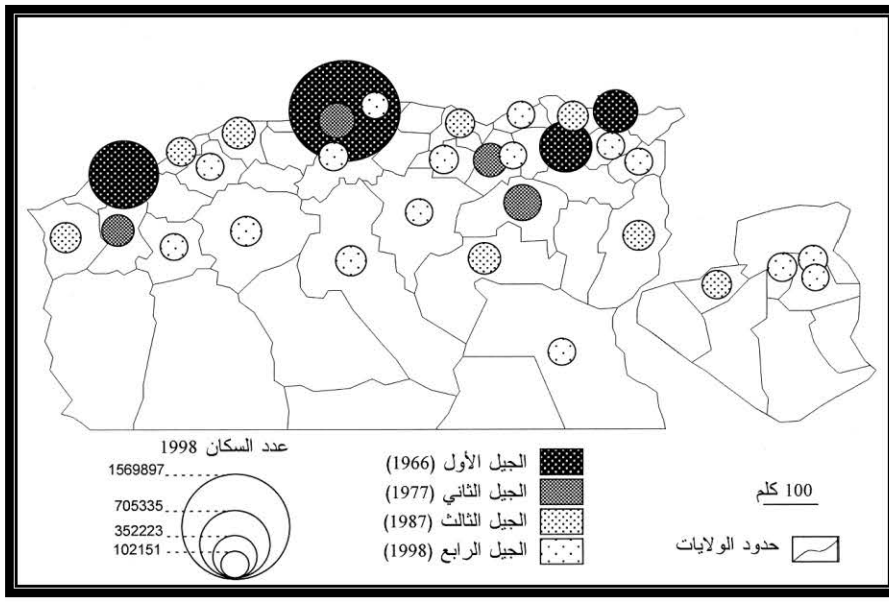

شكل (2) : خريطة توضح توزيع المدن الكبرى فى الجزائر عام 1998.

جدول (1) : تطور هيكل المدن الجزائرية بين 66 و 98.

الفئة الحجية	66		77		87		98	
	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%
+100 ألف نسمة	04	4.5	08	3.8	16	3.5	32	5.5
50 إلى 100 ألف نسمة	11	11.5	16	7.5	26	5.8	34	5.8
اقل من 50 ألف نسمة	80	84.0	187	88.7	405	90.7	513	88.7
الإجمالي	95	100	211	100	447	100	579	100

المصدر: ONS: Armature Urbaine 1998, Collections Statistiques, N°97, Alger.

* يكشف توزيع المدن الجزائرية على الفئات الحجمية، المعالم الأساسية للهيراركية الحضرية، حيث يلاحظ أن الهرم الحجمي يرتكز على قاعدة من المدن الصغيرة تنامت نسبتها ضمن المكون الحضري من 84% عام 66 إلى 90.7% عام 87 في حين سجلت تراجعا بسيطا في 98 بعد أن أصبح وزنها النسبي 88.7% ، من جملة عدد الوحدات الحضرية، وفوق قاعدة الهرم يتناقص الوزن النسبي للمدن المتوسطة التي سجلت تراجعا ملحوظا في نسبتها من 11.5 % عام 66 إلى 5.8% عام 98، وتتربع المدن الكبرى على قمة الهرم، حيث يسجل الاستقرار النسبي لوزنها من 4.5% عام 66 إلى 5.5% عام 98.

ب- التغير في المحتوى السكاني:

يوضح الملحق رقم 1 والخرائط 2، 3، 4 مؤشرات التغير في المحتوى السكاني ومعدلات النمو لسكان المدن الجزائرية الكبرى، حيث نسجل الملاحظات التالية:

* أولى الحقائق البارزة زيادة المحتوى السكاني للمدن الكبرى بين 66 و98، حيث ضاعفت سكانها بنحو سبعه أمثال، إذ ارتفع من 1676462 نسمة في 66 إلى 7098380 نسمة في 98، وحقق إضافة سكانية خلال 32 سنة قدرها 5421922 نسمة. هذه الإضافة تمثل 5 أمثال عدد سكان المدن الكبرى عام 66، ومن الظواهر الملفتة للنظر، أن الحواضر الأربع، ساهمت لوحدها في هذه الزيادة بـ1416314نسمة أي بنحو الربع (26%) وتعكس هذه الظاهرة تفضيل الجزائريين الإقامة في المدن الكبرى.
* إن أكبر نسبة زيادة سكانية للمدن الكبرى تحققت في الفترة 98/87، حيث بلغت 2583394 نسمة تساوي 47,6% من جملة الإضافة السكانية للمدن الكبرى خلال الفترة 98/62.
* يشكل تمثيل سكان المدن الكبرى من جملة حضر الجزائر، مؤشرا هاما على ديناميكية هذه الفئة من المدن، وعلى مدى استجابتها لعوامل النمو المطرد رغم التفاوت الواضح بين مدينة وأخرى، فقد ساهمت المدن الكبرى بـ 44.3% من جملة حضر البلاد عام 66 و 43.8 % عام 77، وانخفضت النسبة إلى 39.4% في 87، لتعود إلى الارتفاع عام 98 إلى 41.8%، حيث يلاحظ أن المدن الكبرى كانت تشارك دائما بنحو 40% من جملة حضر الجزائر، أي أنه من كل 5 حضر هناك 2 يقيمون في مدينة كبرى.
* أن نسبة تركز إجمالي سكان الجزائر في المدن الكبرى بلغت 13.9% عام 66 وارتفع إلى 24.4% عام 98، بمعنى أنه من كل 4 جزائريين، واحد يقيم في مدينة كبرى، هذا الاتجاه المتزايد للتركيز السكاني في هذه الشريحة من المدن يؤشر إلى أن تضخم أحجامها السكانية هو حصيلة تراكم النمو الاقتصادي والاجتماعي، وتأثره بالعوامل التاريخية والعمرانية لعملية التحضر.
* من ابرز ما يبدو من التغير في المحتوى السكاني للمدن الكبرى، ظاهرة المدينة المهيمنة، حيث أن العاصمة الجزائرية وهي المدينة الأولى، يزيد عدد سكانها عن المدينة الثانية وهران بحوالي النصف في 98، بعد أن كان يمثل الثلث في عام 66، كما أن المدينة الثالثة وهي قسنطينة تمثل قرابة ثلث سكان العاصمة في 98 بعد أن كانت تمثل الربع في 66. هذه المعطيات تتجاوب نسبيا مع مقاييس تقنين نظام التوازن الهيراركي، مثل مؤشر السيطرة الحضرية للمدينة الأولى وقانون المرتبة الحجم، حيث أصبح الوضع يكاد يكون طبيعيا في 98 ويشير إلى تناقص درجة الاستقطاب الحضري العاصمي.

كما أن تراجع معدل الهيمنة للحواضر الجزائرية عرف هو الأخر تراجعا من 14% عام 66 إلى 10.6% عام 98، حيث أصبحت لا تطغى كثيرا على ما عداها من المدن الجزائرية الأخرى.

ج- التغير في إيقاع النمو:

إن التفاوت الحاصل في إيقاع معدلات نمو المدن الكبرى وتطورها خلال المراحل التعدادية، يرتبط في واقع الأمر بالعوامل الاقتصادية والاجتماعية والعمرانية التي أسهمت في تفعيل هذا النمو.

ومن خلال مسح متغيرات معدلات نمو المدن الكبرى في الجزائر، يمكن تسجيل الملاحظات التالية:

* التراجع المذهل لمعدلات النمو، فبعد أن كانت هذه المدن تنمو بمعدلات تفوق معدل نمو جملة سكان الحضر في الفترتين التعدادتين 77/66 بمعدل نمو سنوي 5.2% و78/77 بمعدل سنوي 4.3%، تدني معدل نموها السنوي في الفترة 98/87 إلى أدنى مستوياته 1.90%، أي أقل بكثير من معدل النمو الطبيعي لسكان الجزائر الذي بلغ في هذه الفترة 2.16%. وخاصة في الحواضر الأربعة.

والتساؤل المطروح هو، ما هي الأسباب التي تقف وراء هذه الظاهرة، الأكيد أنها ليست نتيجة استراتيجية تهدف للتحكم في نموها أو نتاج إعادة توازن حضري مخطط ومبرمج لصالح الهيكل الحضري الجزائري، بل هي محصلة للأزمة الحادة التي عرفتها المدن الكبرى وخاصة الحواضر الجزائرية في هذه الفترة في ميدان السكن والبطالة.

كما يمكن تلمس المعالم الكبرى لوتيرة نمو المدن الكبرى من خلال فحص المراحل التعدادية المختلفة ومقارنتها بالملحق رقم (1) والخرائط رقم 2، 3، 4. يمكن استقراء الملاحظات التالية:

- **الفترة الأولى 66/62:** حققت فيها المدن الأربعة الكبرى، معدلات نمو قياسية استمدت زخمها من تيارات الهجرة الواسعة والمكثفة من المناطق الريفية، إلى هذه المدن إثر رحيل المستوطنين الفرنسيين بعد استقلال الجزائر العام 1962، حيث تشير المعطيات الإحصائية إلى أن هذه المدن الأربعة استقطبت نحو 900 ألف نسمة من جملة 1280000 نسمة هاجروا من الأرياف إلى المدن (Benachenhou. Abdelatif 1975. p25)، أي ما يعادل 70% من جملة المهاجرين، خلال 4 سنوات فقط، كما توضح هذه الإحصائيات، أن الجزائر العاصمة، استقطبت لوحدها خلال هذه السنوات الأربع 500 ألف نسمة، أي ما يعادل 39 % من جملة المهاجرين إلى المدن الجزائرية.
- **الفترة الثانية 77/66:** استمر فيها تزايد إيقاع نمو المدن الكبرى، حيث كان المتوسط العام لمعدل نموها 5.20% مقابل 5.40% لمعدل نمو جملة السكان الحضر و 3.21% لمعدل نمو إجمالي سكان الجزائر، ويعود السبب في ذلك، إلى أن هذه الفترة شهدت انطلاق أهم مخططات الإنماء الاقتصادي والأعمار، التي وجهت لتجهيز المدن الكبرى، خاصة مدن الموانئ، ويوضح تصنيف المدن الكبرى على أساس معدلات نموها في هذه الفترة، أن مدينة واحدة هي باتنة سجلت معدل نمو سنوي سريع 5.8%، وذلك بسبب برنامج الإنماء الخاص الذي حدد لولايتها لتدعيم المرافق والبنى التحتية، أما المدن التي حققت معدل نمو متوسط (بين 3.2% و 5.4%) فهي الحواضر الأربعة العاصمة، وهران، قسنطينة، وعنابة إضافة إلى البليدة وسطيف. وهناك مدينة واحدة نمت بمعدل نمو سنوي بطئ (أقل من 3.2%) هي سيدي بلعباس 2.28% أي أدنى من معدل النمو السنوي الطبيعي لجملة السكان.

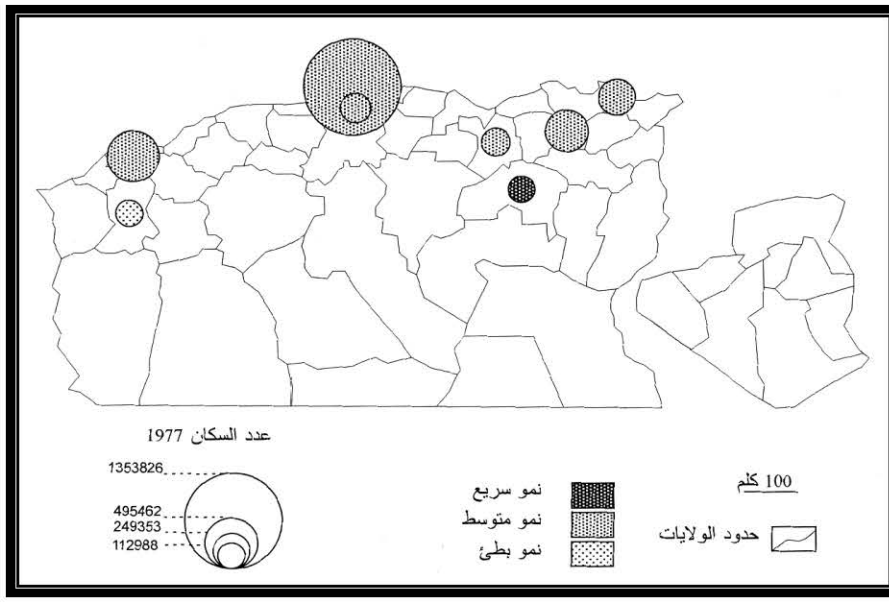

شكل (3) : خريطة توضح نمو المدن الكبرى فى الجزائر (1966-1977).

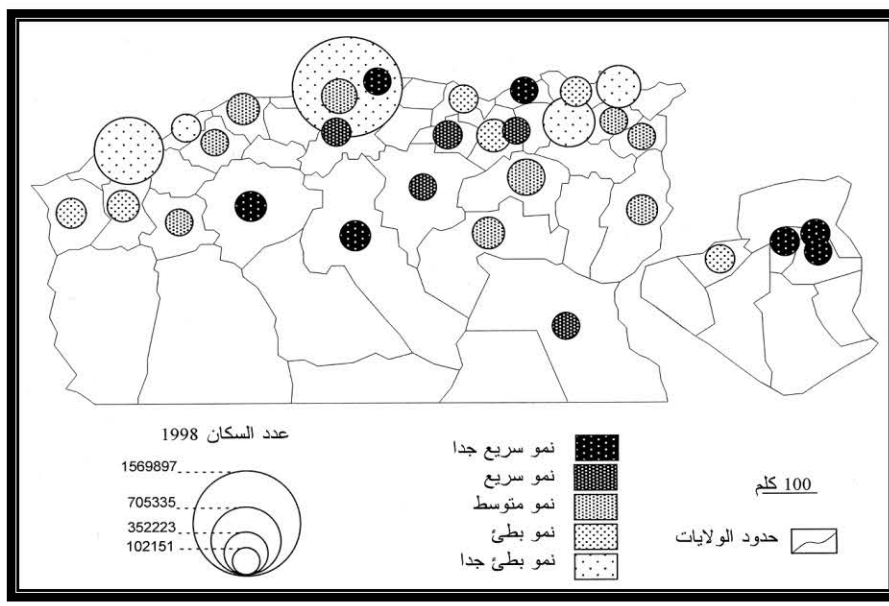

شكل (4) : خريطة توضح نمو المدن الكبرى فى الجزائر (1977-1987).

- **الفترة الثالثة 87/77:** بدأت فيها المدن الكبرى تسجل تراجعا في معدلات نموها، حيث بلغ عدد المدن الكبرى التي سجلت معدلات نمو متوسطة (بين 3.08% و 5.4%) أو بطيئة (بين 1.5% و 3.08%) أو بطيئة جدا (أقل من 1.5%) 12 مدينة أي ما يعادل 75% منها.

ويرتبط هذا التراجع ارتباطا وثيقا باستراتيجية إعادة نشر المناطق الصناعية باتجاه المدن المتوسطة، وسياسة الترقية الإدارية التي رفعت العديد من هذه المدن المتوسطة إلى رتبة عاصمة

ولاية عام 1984 والتي استفادت من تدفق الاستثمارات لتجهيزها ورفع كفاءتها الخدمية. مما أدى إلى حدوث تغيرات في اتجاهات تيارات الهجرة التقليدية نحوها.

ويمكن تقسيم معدلات المدن الكبرى في هذه الفترة إلى عدة فئات تنموية تبعا لنسبة زيادة سكانها وهي:

- مدينة واحدة: حققت معدل نمو سريع جدا وهي بشار 6.55%.
- ثلاث مدن حققت معدل نمو سريع (+60%): باتنة، والسلف وتبسة.
- أربع مدن: حققت معدل نمو متوسطا (بين 5.4% و6.0%) سكيكدة، وتلمسان، وبجاية، وبسكرة.
- المدن التي حققت معدل نمو بطيء (بين 1.5% و 3.08%) تضم: الحواضر الثلاثة قسنطينة، وهران، وعنابة إضافة إلى سطيف، ومستغانم وسيدي بلعباس.

* المدن التي نمت بمعدل نمو بطيئ جدا (أقل من 1.5%): وتضم الحاضرة الأولى الجزائر العاصمة (1.07%) والبليدة (1.59%).

- **الفترة الرابعة 98/87:** وترتبط بأخطر الأزمات في تاريخ الجزائر المستقلة، تميزت بتدهور حاد في أداء الاقتصاد الوطني، وحدوث الأزمة السياسية مطلع التسعينات وما تبعها من تدهور خطير للوضع الأمني في البلاد، وتداعياتها على الاقتصاد والمجتمع والسياسة، حيث يلاحظ أن 12 مدينة كبرى من جملة 32 مدينة أي (37.5%) حققت معدلات نمو سنوي سريع جدا (+4%) وسريع (بين 3.57 % و4%) منها المدن الكبرى التي عرفت ولاياتها تدهورا خطيرا في وضعها الأمني والتي أدت إلى نزوح السكان نحوها، مثل الجلفة (5.81%) تيارت (4%)، جيجل (4.8%)، والمدية (3.72%)، والمسيلة (3.99%)، إضافة إلى المدن التي عرفت في منتصف التسعينات تطورا في الاستثمار الأجنبي في النشاط البترولي مثل ورقة (4.87%) توقرت (4.37%)، أو النشاط السياحي والاستثمار الفلاحي مثل غرداية (4.17%)، الواد (3.68%) أو بسبب الترقية الإدارية مثل برج بوعريريج (3.87 %)، أو النشاط التجاري المرتبط بالاستيراد مثل العلمة (3.93%) أو بالنظر لعامل القرب من الحواضر مثل برج الكيفان (4.83%).

أما المدن التي حققت معدلات نمو متوسطة (بين 2,16% و3,57 %) فعددها تسع مدن، هي: سوق أهراس، وقالمة، وغيليزان، والشلف، وبسكرة، التي كانت مدن متوسطة رقيت لرتبة عاصمة ولاية، مما زاد في جاذبيتها المتميزة، وإلى رفع عدد سكانها فوق الحد الأدنى لـ100 ألف نسمة، أما المدن الأربع الباقية وهي: باتنة، وسعيدة، وتبسة، والبليدة، فهي عواصم ولايات قديمة.

يلاحظ أن المدن التي حققت معدلات نمو بطيئة (بين 1,3% و2,16%) وعددها 6 مدن تمثل 19% من جملة المدن الكبرى، هي: سطيف، وسيدي بلعباس، وتلمسان، وبجاية، وبشار وسكيكدة. في حين أن المدن التي نمت بمعدلات نمو بطيئة جدا (أقل من 1,3%) فتضم 5 مدن تمثل 16% من جملة المدن الكبرى، هي العاصمة (0,36%) وهران (1,03%) وقسنطينة (0,48%) وعنابة

(1,28%) مستغانم (0,89%) وذلك لأن مواضعها تشبعت وأصبحت لا تسمح بالتوسع، فعملت على تفريغ فائض سكانها على الأطراف، وخير دليل على ذلك، الارتفاع الهائل لمعدلات نمو هذه الأخيرة.

د- التغير في التوزيع الجغرافي:

يعكس توزيع المدن الكبرى في الجزائر صورة التفاعلات القائمة بين التاريخ والاقتصاد والعمران والبيئة الطبيعية، كما أنه يترجم الواقع الاجتماعي والسياسي للبلاد، وتوضح الخريطة رقم (1) موقع المدن الكبرى في الخريطة الحضرية للجزائر، حيث يتجلى بوضوح التباين في انتشارها بين الأقاليم المتقدمة الأكثر جاذبية، والأقاليم المتخلفة.

تقسم الجزائر إلى ثلاثة أقاليم جغرافية، تتوزع على شكل نطاقات عرضية من الشمال حيث البحر المتوسط، إلى الجنوب حيث الصحراء، تختلف من حيث المساحة والسكان ومن حيث الموارد والإمكانات الاقتصادية والطبيعية، على النحو التالي:

1- **إقليم التل** : يشكل هذا الإقليم على الدوام مكانا مفضلا لتركز السكان وتوطن الأنشطة، وهو أهم الأقاليم المأهولة في الجزائر، يمتد على مساحة 4,3 % من المساحة الكلية، يتركز به 64,7% من السكان، ونحو 65 % من الحضر (ONS. 2000. P21)، تتوفر به مزايا طبيعية قوية، مناخ متوسطي معتدل، أهم وأخصب السهول، وأكثر الموارد المائية السطحية والغابات والسواحل، كما تتركز به شبكة كثيفة من المدن والبنى التحتية والتجهيزات الأساسية، هذه المزايا الاستثنائية هي التي عملت على حصر أكبر نسبة من السكان والفعاليات الاقتصادية على هذه المساحة المحدودة من البلاد.

ظهر الجيل الأول من المدن الكبرى في هذه الإقليم قبل استقلال الجزائر، واقتصر وجودها في 1966 على هذا الإقليم دون غيره، حيث كانت المدن الكبرى ظاهرة تلية بحتة، والمدقق في نمط انتشارها في هذا التاريخ، يلمس التركيز الشديد لها في الجزء الساحلي من الإقليم، حيث الجزائر العاصمة ووهران وعنابة، أما المدينة الرابعة قسنطينة فهي مدينة داخلية.

وفي 1977، ضمت لإقليم التل مدينتان كبيرتان هما البليدة وسيدي بلعباس، تمثلان نصف عدد المدن الكبرى التي ظهرت في الجزائر في هذا التاريخ، حيث ارتفع عددها في الإقليم إلى ست مدن من جملة ثمانية مدن في البلاد، أي ما يعادل 75% منها. ويعكس هذا التركز، عامل الهيمنة التي يمارسها هذا الإقليم في استحواذه على هذه الشريحة من المدن.

وفي 1987، أضيف لإقليم التل خمس مدن كبرى جديدة من جملة ثمانية مدن مضافة في هذا التاريخ، ليصل عددها إلى إحدى عشر مدينة من جملة 16 مدينة أي ما يعادل 69%.

وفي 1998 تعاظمت درجة هيمنة إقليم التل، حيث ضمت إليه ستة مدن كبرى جديدة من جملة 16 مدينة كبيرة ظهرت في هذا التاريخ، ليرتفع عددها إلى سبعة عشر مدينة من جملة اثنين وثلاثين مدينة كبرى في البلاد، أي ما يزيد عن نصف عددها.

وتتجلى ظاهرة الهيمنة الطاغية للمدن الكبرى في إقليم التل، كونها تستوعب 42 % من جملة حضر الجزائر و24 % من جملة السكان (لعروق محمد الهادي. 2003. ص8).

2- **إقليم الهضاب العليا** : يغطي 12,7 % من المساحة الكلية ويتركز به 26,5 % من السكان، كما يضم 24 % من حضر البلاد، هذا الإقليم ذو مناخ شبه جاف إلى جاف والتساقط محدود، أما النشاط الاقتصادي السائد فيه فهو الفلاحة والرعي.

ظهرت أولى المدن الكبرى في الهضاب العليا عام 1977، وهي باتنة وسطيف، تمثل ربع (25%) عدد المدن الكبرى في الجزائر في هذا التاريخ، وفي 1987 أضيفت للإقليم مدينة كبرى واحدة هي تبسة، ليرتفع عددها إلى ثلاث مدن، تمثل 19 % من جملة المدن الكبرى في الجزائر، وفي 1998 تدعمت شبكة المدن الكبرى في الإقليم بست مدن جديدة، من جملة 16 مدينة كبيرة مضافة في هذا التاريخ، حيث زاد عددها في الهضاب العليا إلى تسع مدن تمثل 28 % من جملة المدن الكبرى في البلاد.

3- **إقليم الصحراء** : هو أوسع الأقاليم الجغرافية مساحة في الجزائر، يغطي 83% من المساحة الكلية، وتتركز فيه أقل نسبة من السكان، (8,8%)، و10,7 % من الحضر، بيئة هذا الإقليم صحراوية شديدة الحساسية من حيث طبيعة المناخ القاحل، وندرة الموارد المائية، جوفية في الغالب، وانحسار المواضع الصالحة للاستقرار، هذه المحددات الطبيعية الأساسية هي التي ربطت مراكز تجمع السكان حول المناطق التي تتوفر فيها المياه والمواضع المناسبة للاستيطان.

جاء ظهور المدن الكبرى في هذا الإقليم متأخرا من الناحية الزمنية، حيث ظهرت به لأول مرة في العام 1987، مدينتان كبيرتان هما: بسكرة وبشار من جملة 16 مدينة كبيرة في الجزائر.

وفي عام 1998 ضمت إلى الإقليم أربع مدن أخرى هي: غرداية، ورقلة، توغرت، والواد، ليصل عددها إلى ست مدن من جملة 32 مدينة كبرى في الجزائر عند هذا التاريخ، أي ما يعادل 19% ويمثل ارتفاع عدد المدن الكبرى في إقليم الصحراء ظاهرة ملفتة للنظر، وبعود سببه إلى انتعاش قطاعات المحروقات والتجارة والسياحة في الجنوب الجزائري.

وعموما يمكن القول أن التحضر السريع والمتزايد في الجزائر أدى إلى حدوث اختلاف كبير في تغير توزيع المدن الكبرى، حيث اقتصر ظهورها على إقليم التل قبل الاستقلال، ثم بدأت تظهر في إقليم الهضاب العليا في 1977، أي بعد 15 سنة من الاستقلال، وأخيرا في إقليم الصحراء في 1987، أي بعد 25 سنة من الاستقلال، هذا الاختلاف في السبق الزمني هو محصلة للعوامل التاريخية والاقتصادية والعمرانية لتطور عملية التحضر في الجزائر.

كما يلاحظ أن صورة توزيع المدن الكبرى في 1998 تغيرت بصورة جذرية، حيث تحقق نوع من التوازن بين مختلف الأقاليم الجغرافية، بعد انحسار الفجوة التي كانت قائمة قبل هذا التاريخ، ويمكن الوقوف على وتيرة هذا التغير من خلال مقارنة عدد المدن الكبرى الداخلية (في الهضاب العليا والصحراء) مع مدن إقليم التل، حيث بلغ عددها في 1998، 15 مدينة كبرى داخلية مقابل 17 مدينة في التل، بعد أن كان عددها 5 مدن كبرى مقابل 11 في التل عام 1987، ويستدل من تقديرات لعدد المدن التي اجتازت في 2003 حد 100 ألف نسمة وعددها 9 مدن، أن خمساً منها تقع

في إقليم الهضاب وثلاثا في إقليم التل وواحدة في إقليم الصحراء، حيث انقلب الوزن لصالح المدن الداخلية 21 مدينة كبيرة مقابل 20 مدينة في التل وهذا لأول مرة في تاريخ التحضر الجزائري.

هذه النتائج مؤشر طيب لاستراتيجية الخروج من إقليم التل نحو إقليم الهضاب العليا، والتي شكلت أهم خيارات التخطيط العمراني في الجزائر منذ 1987، حيث استفاد الإقليم من دعم اقتصادي وإداري كبير، حوله إلى منطقة استقطاب تنافس إقليم التل وتخفف من حدة الضغط عليه.

ويمكن تقدير الدور الذي لعبته المدن الكبرى في هذه الاستراتيجية، في تفعيل حركية التنمية في أقاليمها وتعزيز شبكة انتشار قطاعات الخدمات والمرافق الأساسية التي تقود عملية التنمية الإقليمية، وما أحدثته من تغيرات إيجابية على الاقتصاد الإقليمي والوطني.

ثالثا: قوى التغير في نمو المدن الكبرى:

إن تزايد المدن الكبرى وحجمها السكاني ودرجة انتشارها، يطرح كثيرا من التساؤلات عن القوى والفعاليات الأساسية التي دفعت بها إلى هذه الدرجة من التطور والتأثير، ومن المؤكد أن مسؤولية هذا التطور تعود إلى قوى اقتصادية مؤثرة ومسيرة حضرية متميزة، واستراتيجية عمرانية رسمية، ويمكن تلمس أهم فعاليات هذا التغير في:

أ- التنمية الاقتصادية:

تشكل التنمية الاقتصادية أهم ركائز التغير الحضري في المدن الكبرى، لما قدمته من دعم ضخم في ميدان التصنيع والسكن والتجهيز والقطاعات الأخرى.

- **التصنيع:** وهو أهم ركائز التغير الحضري في المدن الكبرى، حيث شهدت الفترة 77/66 قفزة نوعية وكمية في ميدان الصناعة، رصدت الدولة فيها استثمارات ضخمة في المخطط الثلاثي (69/67) والرباعي الأولى (73/70) والثاني (77/74) لإنشاء مستعمرات صناعية للمحروقات والتعدين والميكانيك وطنت أساسا في المدن الكبرى وفي إقليم التل بالذات، فقد تم إنشاء نحو 500 وحدة صناعية كبيرة وفرت آلاف مناصب الشغل، إضافة إلى تدعيم شبكة البنى التحتية، وبلغت وتيرة النمو الاقتصادية 7 % سنويا، وتراجعت البطالة من 32,7 % عام 66 إلى 22,3 % عام 77 (CNES. 2000. P59) وقد أثر هذا الوضع على الخيارات التي أتيحت للسكان في مجال الإقامة والعمل، بتفعيل تيارات الهجرة نحو المدن الكبرى، التي حققت معدل نمو يزيد عن 5 % سنويا.

وفي الفترة 87/77، عملت الدولة على إعادة نشر الاستثمار الصناعي بالتركيز على الصناعة التحويلية نحو المدن المتوسطة والصغيرة في إقليمي الهضاب العليا والصحراء، حيث تم إنشاء 70 منطقة صناعية جديدة في 70 مدينة متوسطة وصغيرة (CNES. 2002. P62)، وذلك لتلبية حاجيات السوق المحلي والإقليمي، وتوفير مناصب شغل لامتصاص البطالة والحد من الهجرة نحو المدن الكبرى في إقليم التل، وقد سجلت هذه الفترة معدل نمو اقتصادي سنوي 4,1%، وتكفي مقارنة خريطة توزيع المشاريع الصناعية وخريطة توزيع المدن الكبرى لملاحظة الارتباط الوثيق بينهما، مما يؤكد قوة تأثير هذا العامل في ضبط إيقاع نموها.

أما الفترة الأخيرة 98/87، فقد تميزت بحدوث تغيرات جذرية في السياسة والاقتصاد والمجتمع، حيث تراجعت الدولة مطلع التسعينيات عن التوجه الاشتراكي لصالح اقتصاد السوق والتعددية الحزبية، كما صادفت هذه الفترة تراجعا حادا في أسعار النفط وارتفاع حجم المديونية الذي بلغ في 97 نحو 31,2 % مليار دولار (MASSN. PNUD. 2001. P41)، مما دفع بالبلاد إلى إعادة جدولة الديون وتطبيق برنامج التعديل الهيكلي تحت إشراف صندوق النقد الدولي، حيث توقف الاستثمار الحكومي وحلت العديد من المؤسسات الاقتصادية، وارتفع معدل البطالة إلى 30 %، وتدنت وتيرة الاقتصاد إلى 1,6 % سنويا (MASSN. PNUD. 2001. P43)، أي أقل من معدل نمو السكان، وقد أثر هذا الوضع على نمو المدن الكبرى التي فقدت جاذبيها، حيث سجلت أدنى معدلات نموها الذي بلغ 1,9%، كما تميزت هذه الفترة بانتشار واسع للنشاط التجاري بعد زوال الاحتكار الحكومي لهذا النشاط، ودخول القطاعين الخاص والأجنبي، حيث تعاظم دور التجارة غير الرسمية (تجارة السلع المهربة من الخارج والاستيراد ...) وأصبح هذا القطاع يمثل 30 % من جملة النشاط التجاري في الجزائر بحجم أعمال قدره 15 مليار دولار يمثل 27 % من الناتج المحلي الخام (BELKHATIR AHMED. 2000. P75)، وقد زاد هذا النشاط الجديد الذي عوض النشاط الصناعي، عن جاذبية العديد من المدن التي حققت زيادة في عدد سكانها، لتضاف إلى قائمة المدن الكبرى.

- **السكن والتجهيز:** أدى التدفق السكاني على المدن الجزائرية الكبرى مطلع السبعينات إلى تشبع حضيرتها السكنية، مما خلق أزمة حادة في السكن، دفعت بالدولة إلى التأسيس لسياسة وطنية جديدة للتعمير، اكتست طابع إنجاز السكن والتجهيزات والمرافق والبنى التحتية، تهدف إلى رفع قدرة استيعاب المدن الجزائرية والكبرى منها خاصة في ميدان السكن والتجهيز في شكل مناطق مخططة للسكن الجماعي والفردي، أطلق عليها مصطلح "المناطق الجديدة للسكن والتعمير"، "Zone d'habitat et d'urbanisation nouvelle".

فقد تم إنشاء 254 منطقة جديدة للسكن والتعمير، على مساحة 23 ألف هكتار في 180 مدينة، عززت حظيرتها السكنية وتجهيزها بـ670 ألف مسكن حضري جديد، من بينها 78 ألف مسكن فردي، بتكلفة مالية قدرها 400 مليون دينار جزائري (لعروق محمد الهادي. 1998. ص9). استفادت من هذه المناطق بالدرجة الأولى الحواضر والمدن الكبرى، والمدن التي رقيت إلى عاصمة ولاية في تقسيمي 74 و84. كما عززت هذه العملية بإجراءات مغرية لمنح الأراضي للبناء في المناطق الحضرية، حيث تم توزيع نحو 1,5% مليون قطعة أرض للبناء بين 66 و 1998 (لعروق محمد الهادي. 1999. ص10).

حققت هذه السياسة مردودا طيبا في التصدي لمشكلة السكن في المدن الكبرى، وأخضعت توسعها لمقومات التعمير العصرية، ورفعت كفاءة ونوعية الخدمة الحضرية فيها بفضل التجهيزات والمرافق والبنى التحتية المرافقة لها، زادت من درجة جاذبيتها مما رفع من نسبة تغذيتها بالهجرة، وعملت على تمكينها من توسيع وخدمة ظهيرها المحلي والإقليمي.

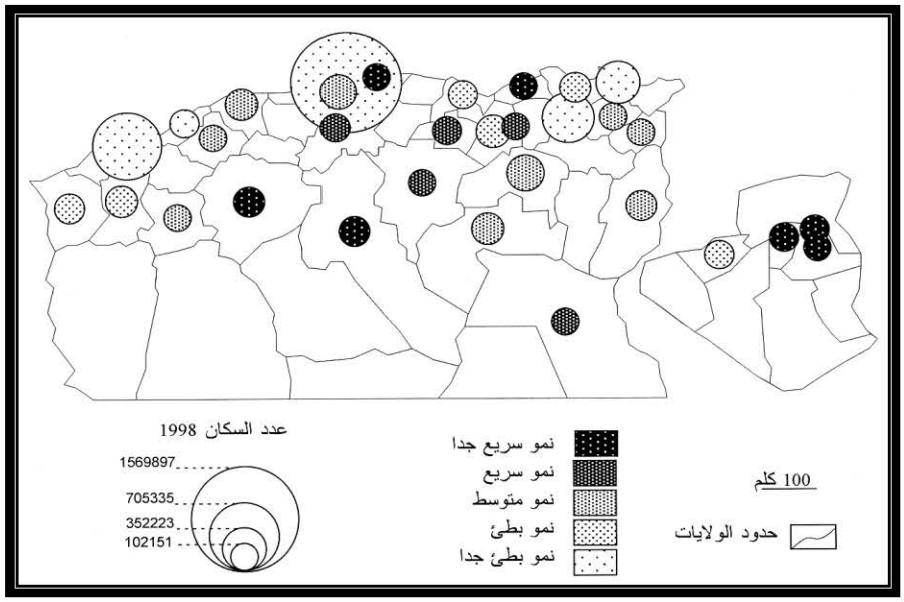

شكل (5) : خريطة توضح نمو المدن الكبرى فى الجزائر (1987-1998).

ب- التخطيط العمراني :

وضعت إشكالات التحضر عامة والمدن الكبرى خاصة، الدولة أمام تحديات جسيمة في مجال التنمية الاقتصادية والعمرانية، حيث أسست سياسات عديدة ومتعاقبة للتخطيط العمراني منذ الاستقلال للتصدي لهذه الإشكالات من خلال التأثير على مسارات عملية التحضر والتحكم في توجهاتها، وتصحيح اختلالاتها، بإدراجها ضمن مسار التنمية الشاملة للبلاد.

وكانت أكثر الآليات ذات الفعالية في سياسات التخطيط العمراني تأثيرا في نمو المدن الكبرى هي:

* خيار نقل المعمور الجزائري إلى إقليم الهضاب العليا: فقد أرسى قانون 1987 للتخطيط العمراني وبعده قانون 2001 لتهيئة الإقليم وتنميته المستدامة، دعائم استراتيجية وطنية للتخطيط العمراني، تهدف إلى خلق تكافؤ في شبكة الاستيطان، تحقق التوازن بين الأقاليم الجغرافية، حيث حددت أولويات التعمير ومحاوره الأساسية في خيار تشجيع نمو محاور عمرانية جديدة في الهضاب العليا بصفة أساسية وفي الجنوب للتقليص من الهيمنة العمرانية والاقتصادية الطاغية لإقليم التل. وقد كان لهذا الخيار الاستراتيجي تأثير قوي في تفعيل نمو المدن الكبرى وارتفاع عددها، وفي انتشارها في هذا الإقليم بصورة ملموسة.
* التخطيط الإداري: لعب التخطيط الإداري دورا حاسما في تطور المدن الكبرى، فقد سخرت الدولة الخريطة الإدارية لخدمة أهداف استراتيجية التخطيط العمراني، حيث تم تعديل الحدود الإدارية للولايات في 65 و74 و84 لملاحقة التغيرات العمرانية والاقتصادية المستجدة وتكييفها مع أهداف التخطيط العمراني.

وقد ترتب على هذه التعديلات ظهور 33 عاصمة ولاية جديدة بين 1965 و1984 معظمها في الهضاب العليا والجنوب، منحت لها وظائف قيادية واقتصادية، ورصدت لها استثمارات ضخمة، وبرامج هامة للبنى التحتية والمرافق بهدف تحويلها إلى مراكز فعلية للخدمة الإقليمية، وكان من تبعات ذلك تعاظم درجة استقطابها السكاني والاقتصادي ودفع إلى زيادة عدد سكانها لتتحول إلى مدن كبرى. فقد أضيفت 10 مدن كبرى جديدة بعد تعديل 1965 و10 مدن كبرى أخرى بعد تعديل 74 وأخيرا 5 مدن كبرى بعد تعديل 84 دعمت الإطار العام للشبكة العمرانية في البلاد، وحققت من حيث توزيعها توازنا جديدا وانتشارا لصالح الأقاليم الداخلية المتخلفة عمرانيا واقتصاديا.

رابعا: مشاكل المدن الكبرى:

رغم الجهود العديدة التي بذلتها الدولة للارتقاء بنوعية الحياة في المدن الجزائرية الكبرى، وما تم تخصيصه من استثمارات ضخمة لتطوير وتحديث البنى التحتية والمرافق، للتقليل من مشاكل الحياة فيها، فإنها لا زالت تعرف صعوبات عديدة، معقدة ومتشابكة، أفرزت تداعيات خطيرة على المجتمع والبيئة والاقتصاد، وفتحت المجال أمام ظهور أشكال جديدة من مطالب السكان تجنح إلى العنف في شكل احتجاجات وأعمال شغب، خاصة فيما يرتبط بأزمة السكن وإمدادات مياه الشرب.

هذه المشاكل يمكن تلخيصها في العناصر التالية:

* **مشكلة التسيير والتحكم في نمو المدن الكبرى:** تشكل التبعات المتراكمة لنمو المدن الكبرى، والعقبات المتعددة الناجمة عنها، أهم المحددات الفاعلة في تسييرها والتحكم في نموها، فقد عجزت الهيئات المشرفة على إدارتها وتخطيطها في التكفل بأعباء نموها ومطالب سكانها.

وقد كان تدخل الدولة في تسيير وتخطيط المدن الكبرى، مبكرا نسبيا، حيث عملت على رفع كفاءة أداء تخطيط وتسيير المدن الكبرى. بإصدار التشريعات الملائمة وتعزيز صلاحيات البلديات في تسيير المدن ومراقبة العمران، ففي السبعينات أسست الدولة المخططات التوجيهية للتعمير PUD وأتبعتها بمخططات التطوير الحضري PMU «للتوفيق بين متطلبات تخطيط المدن والتخطيط الاقتصادي، وفي الثمانيات، ولمواجهة النمو المفرط للمدن الكبيرة، أصدرت الدولة "مخططات خاصة للتحكم في نمو المدن الكبرى MCU" بعد أن عجزت المخططات التوجيهية للتعمير عن التحكم في نموها. ويمثل قانون 90/29 المتضمن قواعد التهيئة والتعمير، قفزة نوعية في تاريخ المدن الجزائرية، لتطويره مخططات هيكلية جديدة هي "المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير PDAU" و"مخطط شغل الأرض POS"، حيث تم حصر مسؤولية التخطيط والتسيير الحضري في صلاحيات المجالس البلدية، كما نص القانون لأول مرة، على حق المراقبة الشعبية المباشرة في حماية إطار الحياة الحضرية والبيئة، بإخضاع المخططات الهيكلية للمدن إلى مشاورة واسعة مع كل الهيئات والمصالح ذات العلاقة، والمجتمع المدني، لإبداء الرأي. وبالرغم من هذا التقدم الذي حدث في تسيير وتخطيط المدن، فإن المخططات

الجديدة كالتي سبقتها، لم تفلح في تقديم الحلول الناجعة والحاسمة، لحسن تسيير وتخطيط المدن الكبرى، وأفضت إلى نتائج غير مرضية.

ومن أهم مظاهر عجز هذه المخططات بالنسبة للمدن الكبرى، أنها فشلت في التحكم وتوجيه النمو، خاصة في حالة انفلات عمران المدينة إلى البلديات المجاورة، حيث نص قانون 90/29 على أنه في هذه الحالة، يوضع مخطط تهيئة وتعمير ما بين البلديات، لكن أهمل توضيح الجهة التي تعود لها مسؤولية المبادرة بهذا المخطط، والتي تشرف على تسييره ومتابعته، مما ترك المجال مفتوحا أمام تنافس رؤساء البلديات وبروز صراعات، عطلت أداء هذه المخططات، وقد حاول قانون تهيئة الإقليم وتنميته المستدامة في 2001 استدراك هذا الوضع، بالتأسيس لمخطط جديد، هو «المخطط التوجيهي لتهيئة النطاقات المتروبولية SDAAM" والذي يحدد سلطة قرار تسيير وتخطيط المدن الكبرى في يد الوالي بدلا من رؤساء البلديات المعنية، ونظرا لأن هذا المخطط حديث النشأة فلا يمكن الحكم على كفاءة، وتبقى نتائجه إلى حين.

* **مشكلة التلاحم الحضري:** تجاوزت 11 مدينة كبرى في 1998 رقعتها المساحية والتحمت مع نويات حضرية أخرى خارج حدودها الإدارية في الأطراف (ملحق رقم 3) في شكل امتدادات متصلة تكون ما يعرف "بالتلاحم الحضري" Conurbation Urbaine .

ويشكل الإقليم المتروبوليتاني للجزائر العاصمة تلاحما حضريا عملاقا لأربع ولايات مجاورة هي ولايات العاصمة، وبومرداس، وتيبازا، والبليدة، في شكل نطاق عمران ممتد بطول 100 كلم وعمق 50 كلم، يسكنه في 1998 نحو 4500153 نسمة يمثلون 15,5 % من جملة سكان الجزائر، من بينهم 3470619 نسمة يقيمون في مراكز حضرية، يمثلون 20,5 % من جملة حضر البلاد، ويتوقع أن يبلغ عدد سكان هذا المجمع الحضري العملاق في 2010 نحو 6 مليون نسمة (MEAT. 1996.P310).

وتزداد خطورة هذا التجمع العملاق الذي تم على حساب أخصب السهول الجزائرية، في كونه يقع في بيئة طبيعية شديدة الحساسية، فهو معرض لمخاطر الفيضانات والزلازل، ولا زالت كارثة زلزال 2003 التي مست ولايتي الجزائر وبومرداس شاهدا على ذلك، حيث خلفت أزيد من ثلاثة آلاف قتيل و12 ألف جريح و100 ألف منكوب، كما قدرت تكاليف الخسائر المادية بين 4و5 مليار دولار (المجاهد. 2003. ص5).

* **مشكلة السكن:** تعاني جل المدن الكبرى أزمة سكن حادة، فزيادة عن العجز الكبير المسجل في الوفاء بالطلب المتزايد عليه، تؤكد المؤشرات المرتبطة بالسكن الحضري في 2003 الوضع المزري لحضيرة السكن، حيث بلغ متوسط حجم الأسر الحضرية 6.6 فرداً، ومتوسط حجم الغرف في المسكن الحضري 3.1 غرفة، ومعدل التزاحم 2 فرد/غرفة، كما أن ثلث المساكن الحضرية 33.7% مكونة من غرفة واحدة أو غرفتين، وتكرس هذه المؤشرات ظاهرة الاكتظاظ الحضري وما يترتب عنها من آثار بيئة تحمل أبعاد اجتماعية ونفسية قاسية للسكان (ONS. 200. P21).

ومن أهم معالم أزمة السكن في المدن الكبرى، انتشار ظاهرة العشوائيات على الأراضي الهامشية داخل المدن وفي أطرافها، قدرت نسبتها في تعداد 98 بـ 11.5% من جملة المساكن، في مناطق معرضة للأخطار الطبيعية، مثل الفيضانات والانزلاقات الأرضية تخلو من الخدمات الأساسية مثل توصيلات المياه والمجاري والرعاية الصحية ومرافق جمع النفايات.

* **مشكلة قصور مرافق الخدمات الأساسية:** حيث العجز في توفير الامدادات الكافية والمأمونة لمياه الشرب للاستعمال المنزلي والصناعي، وبالرغم من أن 84% من مساكن المدن الكبرى، مرتبطة بشبكة مياه الشرب، إلا أن الامدادات تكون لساعات محدودة مرة كل يومين أو ثلاثة أيام، وفي بعض المدن في غرب البلاد تزيد إلى 7 أيام، وذلك بسبب الموارد المائية الشحيحة، وتدني كفاءة الشبكة التي تزيد نسبة الهدر فيها عن 40 %. وقد أدى هذا الوضع بالدولة إلى اللجوء إلى مصادر المياه غير التقليدية مثل تحلية مياه البحر لتموين المدن الكبرى الساحلية (لعروق محمد الهادي. 1994).

وبالنسبة للصرف الصحي، ورغم أن 91% من المساكن في المدن الكبرى، مرتبط بشبكة المياه العادمة (ONS. 2003. P15) –فإن الطفوحات وهي تراكم مياه الصرف– منظر مألوف في شوارع المدن الكبرى، وهي تزيد من درجة التلوث وتدني المستوى الصحي للسكان.

أما التموين بغاز المدينة، فيشمل نحو 65% من مساكن المدن الكبرى، والهاتف 79% والكهرباء 95% (ONS. 2003. P20).

* **مشكلة تدهور البيئة وظروف المعيشة ونوعية الحياة:** وأهم مظاهرها، التعديات المفرطة على الأراضي الزراعية للإعمار والتصنيع والبنى التحتية، فقد قدرت مساحة الأراضي الزراعية المحولة لهذا الغرض بنحو 155 ألف هكتار بين 1974 و1996 (لعروق محمد الهادي. 1999)، إضافة إلى تلوث السواحل في المدن الكبرى الساحلية، بنفايات الصرف الصحي غير المعالجة المنزلية والصناعية، بما يضر بالنظم الإيكولوجية الحساسة ويعدل خصائص مياهها وموائلها الطبيعية، كما أن تلوث هواء المدن الكبرى بسبب تنامي عدد السيارات والنشاط الصناعي، واستهلاك الطاقة، يفوق المقاييس المتعارف عليها، يضاف إلى هذا الأخطار الصحية الناجمة عن حجم النفايات الصلبة الناجمة عن نمو السكان وارتفاع معدلات الاستهلاك، حيث يبلغ 1,2% كلغ للفرد يوميا في المدن الكبرى (MATE. 2002. P72)، وهي وتيرة تفوق قدرة البلديات على جمعها ومعالجتها والتخلص منها بطرق صحية، حيث يبقى الكثير منها من دون جمع فوق الأراضي المكشوفة في الأحياء السكنية أو في المجاري المائية والأطراف، وأخيرا، نقصان المساحات الخضراء والتلوث الضوضائي.

وبتطبيق مؤشر الرفاه الحضري الذي يقيس ما يحظى به الفرد من توفر الخدمات والمرافق التي يتعامل معها في حياته اليومية، والذي يقوم على ترتيب المدن الكبرى في سلم الرفاه الحضري اعتمادا على عدد من المؤشرات، أهمها: الانفاق البلدي على المرافق، نوعية خدمات الاتصال، الأمن العمومي. نصيب الفرد من المساحة الخضراء –الحماية ضد التلوث والضجيج– الحماية الصحية الحركية الحضرية وغيرها... (PESKITI.W. 1999. P51)، يلاحظ من الخريطة رقم6 والملحق رقم

4 أن المدن الكبرى التي تنعم بمؤشر رفاة جيد (+75 نقطة) وحسن (بين 65 و 75 نقطة) عددها 16 مدينة تمثل 50 % من جملة المدن الكبرى، وتتبوأ الحواضر التي تنعم بمؤشر رفاه جيد (+75 نقطة) صدارة الترتيب، وهي مدن عالية الكفاءة بفضل رصيدها المتميز في مجال الخدمات والمرافق ووظائف القيادة كما ونوعا، وهي المنتجة للثروة والمستقطبة للاستثمار، أما المدن التي حققت مؤشر رفاه حسن (بين 65 و75 نقطة) فعددها 12 مدينة، نصفها ستة في إقليم التل، والباقي مناصفة بين إقليمي الهضاب والصحراء، هذه المدن تتميز إلى جانب مستوى تجهيزها الجيد بخصوصية وحيوية في التجارة والسياحة أو الأنشطة المرتبطة بالمحروقات.

ويلاحظ أن فئتي الرفاه الجيد والحسن تضم مجتمعة 16 مدينة تمثل 50 % من جملة المدن الكبرى 10 منها تقع في إقليم التل (63 %)، مما يؤشر لمستوى الرفاه الحضري المتميز لمدن هذا الإقليم، أما فئة الرفاه المتوسط (45 إلى 65 نقطة) فتضم 9 مدن تمثل 28 % من جملة المدن الكبرى، 5 منها في إقليم الهضاب وثلاثة في التل وواحدة في الصحراء، هذه المدن ظهرت بها بوادر نشاطات جديدة بعد الترقية الإدارية والاستثمار الصناعي.

وأخيرا فئة المدن التي يتدنى فيها مؤشر الرفاه إلى أقل من (45 نقطة)، منها 4 تقع في إقليم التل، وهي مدن تعيش في أزمة بسبب الظروف الأمنية فيها، وواحدة في الهضاب واثنان في الصحراء وهي المدن الكبرى الأقل تطورا والأدنى تجهيزا.

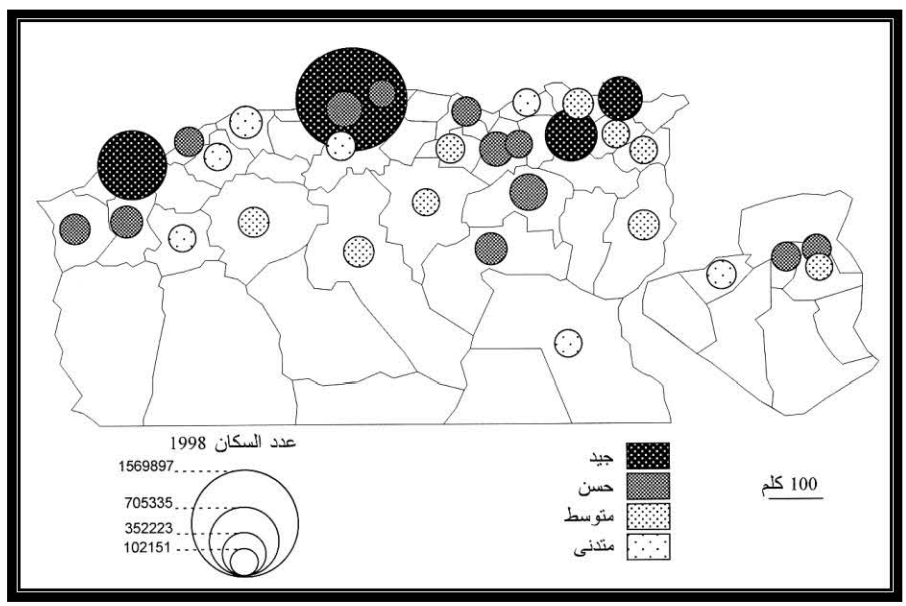

شكل (6) : خريطة توضح مؤشر الرفاه الحضري في المدن الكبرى في الجزائر (1966-1977).

الخاتمة :

أوضحت الدراسة أن المدن الكبرى في الجزائر هي إحدى ثمار الاستراتيجيات الإنمائية والعمرانية والإدارية، وأنها عرفت خلال العقود الأربعة الماضية تحولات جذرية وغير مسبوقة أدت إلى تزايد عددها ومحتواها السكاني وكثافة انتشارها على الأقاليم الجغرافية، كما أنها أصبحت تؤدي دورا بارزا في الاقتصاد الوطني، من خلال الإنتاج والمبادلات والتمويل والخدمات المختلفة والوظائف القيادية السامية، جعلت منها أقطابا محركة للتنمية في أقاليمها الوظيفية.

كما استنتجت الدراسة، العديد من النقائص التي تمخضت عن هذا النمو المتسارع بالرغم من الدعم القوي والمكثف الذي قدمته الدولة، لرفع قدرات المدن الكبرى في ميدان الإسكان والخدمات والمرافق الحضرية المتصلة، مثل التلاحم الحضري وتدهور ظروف السكن والتعديات على البيئة وقصور المرافق والخدمات العمومية والعجز في الإدارة والتخطيط. نحو مستقبل أفضل للمدن الكبيرة في الجزائر.

يمكن استلهام التطورات النافعة في مسار المدن الكبرى وتوجهاتها المفيدة لتوظيفها في معالجة هذه المشاكل قبل أن تستفحل وتضعف كل الإمكانات المتاحة عن محاصرتها لبناء مستقبل أفضل بالاعتماد على الأساليب الحديثة والبديلة للتخطيط العمراني والإقليمي عبر:

* التحكم في النمو المستقبلي للحواضر وللجزائر العاصمة بالذات في توافق مع مبدإ الاستدامة والنمو المتوازن، والعمل على وضع مشروع مخطط لتسيير وتخطيط العاصمة يغطي كل مجالها المتروبولي الموزع على أربعة ولايات، وتفعيل مشروع المدن الجديدة حولها، وحماية الموارد الطبيعية والبيئية فيها.
* تشجيع نمو حواضر إقليمية في إقليمي الهضاب والصحراء، يمكنها قيادة التنمية مباشرة أو عبر مدن كبرى وسيطة، لتدعيم وتقوية طابع الخدمة الإقليمية وضمان شمولية التنمية لجميع الحيز المحلي والإقليمي والوطني.
* تدعيم إكتمال الهيراركيات الأقليمية في الهضاب والصحراء وربطها بالهيراركية الخدمية وتسهيلاتها وكفاية متطلباتها تحقيقا لخيار نقل المعمور إلى هذين الإقليمين.
* بناء القدرات لتحسين ظروف الحياة ومستوى الرفاه في المدن الكبرى، وتمكين الشركاء من المواطنين والمجتمع المدني والقائمين على إدارة المدن والقطاع الخاص والمؤسسات الحكومية من تأمين التنمية الحضرية المستديمة في إطار ما يعرف بالحكم الحضري الراشد.
* استخدام التكنولوجيات الحديثة، كنظم الإعلام الجغرافي SIG وإنشاء قواعد البيانات والإحصائيات، لتفعيل أداء الأجهزة المشرفة على التسيير والتخطيط، وتسهيل عملية اتخاذ القرار المناسب في الوقت المناسب.
* تطوير القدرات التنافسية للمدن الكبرى لتكون قادرة على مواكبة التغيرات المتسارعة ومتجاوبة مع متطلبات العولمة، بتدعيم الدور العالمي للجزائر العاصمة والدور المغاربي والإفريقي لحواضر التل والهضاب والصحراء. وذلك بتدعيم قدراتها في الحصول على الاستثمارات والأسواق الكبرى والفرص والمشاريع، وفي احتضان الوظائف السامية العالمية ومقرات الشركات والمؤسسات المالية والهيئات الدولية، لتدعيم موقعها في النظام الحضري الاقتصادي العالمي.

ملحق (1) : السكان ومعدل النمو السنوي في المدن الكبرى بين 66 و 1998.

المدينة	عدد السكان				معدل النمو السنوي		
	66	77	87	98	77/66	87/77	98/87
الجزائر	943551	1353826	1507241	1569897	3,38	1,07	0,36
وهران	327807	495462	628558	705335	3,8	2,3	1,03
قسنطينة	245621	345566	440842	465021	3,2	2,4	0,48
عنابة	162483	249353	305526	352523	4,03	2,03	1,28
باتنة	–	102756	181601	246800	5,80	5,8	2,77
بليدة	–	145756	170935	229788	4,33	1,59	2,67
سطيف	–	129754	170182	214842	3,62	2,7	2,10
بلعباس	–	112988	152778	183931	2,28	3,03	1,67
شلف	–	–	129976	174341	–	5,18	2,65
سكيكدة	–	–	128747	153531	–	3,04	1,58
بسكرة	–	–	128281	177060	–	5,19	2,91
تلمسان	–	–	126882	156258		3,63	1,87
بجاية	–	–	114534	144405	–	4,43	2,09
مستغانم	–	–	114037	125911	–	2,95	0,89
تبسة	–	–	107559	154335	–	5,76	3,27
بشار	–	–	107311	134523	–	6,55	2,03
جلفة	–	–	–	158679	–	–	5,81
تيارت	–	–	–	148850	–	–	4,00
ورقلة	–	–	–	139381	–	–	4,87
برج بوعريريج	–	–	–	129004	–	–	3,87
مدية	–	–	–	128427	–	–	3,72
غرداية	–	–	–	127959	–	–	4,17
سوق أهراس	–	–	–	114512	–	–	2,91
توقرت	–	–	–	114183	–	–	4,37
سعيدة	–	–	–	113533	–	–	3,07
قالمة	–	–	–	108682	–	–	3,02
جيجل	–	–	–	106300	–	–	4,80
الواد	–	–	–	105151	–	–	3,68
العلمة	–	–	–	104758	–	–	3,93
غليزان	–	–	–	104644	–	–	2,41
برج الكيفان	–	–	–	103690	–	–	4,83
مسيلة	–	–	–	102151	–	–	3,99

المصدر : ONS: Armature Urbaine 1987, Collections Statistiques, N°4, 1988.

ONS: Armature Ubraine 1998 Collections Statistiques N°97 RGPH 98 Alger 2000

ملحق (2) : المؤشرات الحضرية في الجزائر وفي المدن الكبرى بين 66 و 1998.

المؤشر	66	77	87	98
عدد المدن الكبرى	04	08	16	32
عدد سكان المدن الكبرى	1676462	2935461	4514990	7098384
عدد سكان الحضر	3778482	6686785	11444249	16966937
نسبة سكان المدن الكبرى من جملة الحضر	44,36	43,89	39,45	41,83

إجمالي السكان	12022000	16948000	23038942	29100863
نسبة سكان المدن الكبرى من جملة السكان	13,9	17,3	19,6	24,4
نسبة التحضر	31,4	40,0	49,70	58,30
معدل النمو السنوي للمدن الكبرى	%5,2	%4,3	1,90	
معدل النمو السنوي للحضر	5,40	5,46	3,75	
معدل النمو السنوي لاجمالي السكان	3,21	3,08	2,16	

المصدر : ONS: Armature Urbaine 1987, Op.Cité.

ONS: Armature Ubraine 1998 Op.Cité.

ملحق (3) : مكونات الالتحام الحضري في المدن الكبرى عام 98.

المدينة	الرقعة التربية	عدد السكان
الجزائر الكبرى ولاية الجزائر المجال المتربولوي للعاصمة	28 دائرة حضرية 12 مقاطعة إدارية (57 بلدية) + 29 بلدية و28 دائرة حضرية.	1569897 2562428 3000.000
وهران	بئر الجير والتجمعات الثانوية	705335
عنابة	عنابة + البوني	352523
بليدة	بليدة + تجمع بوعرفة أولاد يعيش بن فراد	229788
شلف	شلف + شطية	174314
تلمسان	تلمسان + المنصور	156258
سكيكدة	سكيكدة + سطورة + بن مهيدي	153531
غرداية	غرداية+ بونورة+ العطاف	127959
مدية	مدية + ذراع السمار	128427
ورقلة	ورقلة + رويسات	139381
توغرت	توغرت+ نزلة + تبسبست +زواية العبادية	114183

المصدر :

ONS: Armature Ubraine 1998 Collections Statistiques N°97 RGPH 98 Alger 2000

المراجـع

أولاً : المراجع باللغة العربية :

*** الكتب :**

1. فتحي محمد مصيلحي (1995) تخطيط المدينة العربية بين الإطار النظري والواقع والمستقبل، القاهرة.

*** الدوريات :**

2. لعروق محمد الهادي (1994) التحضر ومشكلة الماء في الجزائر، ندوة المدينة العربية والماء، جامعة عين شمس، القاهرة، مصر.
3. لعروق محمد الهادي (1995)، تخطيط المدينة الجزائرية، مجلة المدينة العربية، ع26، الكويت.
4. لعروق محمد الهادي (1998)، المناطق الجديدة للسكن والتعمير، حوليات مركز البحث في إفريقيا والعالم العربي، مج3، جامعة قسنطينة، الجزائر.

5. لعروق محمد الهادي (1999)، السياسات الحضرية وتخطيط المدن في الجزائر، المؤتمر العام الثاني عشر لمنظمة المدن العربية، الانفجار السكاني في المدن العربية وتحديات القرن 21. الكويت.
6. لعروق محمد الهادي (2002)، النمو العمراني والاجهادات البيئية في الصحراء الجزائرية، حالة مدينة الواد، ملتقى التنمية العمرانية في المناطق الصحراوية ومشاكل البناء بها، الرياض السعودية .
7. لعروق محمد الهادي (2003)، المدينة الجزائرية ورهانات العولمة، ملتقى أزمة المدينة الجزائرية، جامعة قسنطينة، الجزائر .
8. لعروق محمد الهادي (2003) مؤشر التنمية البشرية في الجزائر: التحول في النمو والتداعيات على المجال، مجلة مركز البحث في التخطيط العمراني، مج1، قسنطينة، الجزائر .
9. محمد عبد الله الحماد (2000)، تحديات العولمة في الألفية الثالثة والانفجار السكاني والحضري في العواصم العبية، مجلة المدينة العربية، ع98، الكويت.

ثانياً : المراجع غير العربية :

*** الكتب :**

1. Benachenhou .A (1976), l'exode rural en algérie, OPU, Alger.
2. CNEs (1998). La ville ou le devenir Urbain du pays. Alger.
3. CNEs (2002). Rapport national sur le développement humain. Alger.
4. JORa (2001) loi 20/01 du 12/12/2001 relative a l'Aménagement et au développement durable du territoire, Alger.
5. Ministere de l'équipement et de l'Aménagement du territoire (1996) Demain l'Algérie, OPU, Alger.
6. Ministère de l'action sociale et de la solidarité Nationale (2001) Carte de la pauvreté en Algérie, PDUD. Alger.
7. Ministère de l'Aménagement du territoire et de l'environnement (2002) Rapport sur l'état et l'avenir de l'environnement. Alger.
8. ONS (1988) Armature Urbaine RGPH 87. Collections Statistiques SRG, N°4, Alger.
9. ONS (1991) Conditions d'habitat des ménages Algériens Collection Stat, N°24. Alger.
10. ONS (2000) Armature Urbaine RGPH98. Collection Stat, N°97, Alger.
11. ONS (2001) Annuaire statistique de l'Algérie, Alger.
12. ONS (2003) Conditions du logement en Algérie, Collection, stat, N°98, Alger.
13. Paulet.J.P (2001) Géographie Urbaine, Paris.
14. Peskiri. W (1999) la géstion du développement durable urbain Warsovie.
15. Semmoud .B (2002) introduction a la géographie des grandes villes. Edition le temps, Paris.

*** الدوريات :**

16. Belkhatir.A (1999), Villes et territoires en Algérie, revue Méditerranée, N°12, (P73-84).
17. Prenant.A (1985), Lh'ypertrophie d'Alger. Mythes et réalités, Cahiers du Cremamo, N°5, Paris, (P81-112).

* * *